

حفظ المال من خلال ترشيد الانفاق الأسري في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية  
- دراسة مقاصدية -

**"Preservation of Wealth through Family Spending  
Rationalization in the Light of the Qur'an and the Sunnah:  
A Maqasidic Study"**

د. مراد رابح \*

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، m.rabah@univ-alger.dz

تاريخ الارسال: 2025/06/21 تاريخ القبول: 2025/10/05 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

عرفت المجتمعات البشرية عبر العصور تطورات متسارعة شملت مختلف مناحي الحياة، انعكست بشكل واضح على نمط معيشة الإنسان وسلوكياته اليومية. ولمواكبة هذه التحولات، بات الإنسان المعاصر يسعى باجتهاد نحو تحسين وضعه المعيشي وتوفير متطلبات الحياة الكريمة، من خلال السعي إلى تحصيل المال الكافي الذي يمكنه من تلبية حاجاته الأساسية والكمالية. غير أنّ هذا السعي، إذا لم يكن مقترناً بحسن التدبير المالي، قد يتحول إلى مصدر للقلق والاضطراب، سواء على المستوى الفردي أو الأسري. لذا أضحت مسألة ترشيد الإنفاق ضرورة ملحة لتحقيق التوازن المالي، بما يضمن للإنسان استقراراً اقتصادياً داخل أسرته، ويسهم في تقليص الضغوط النفسية الناتجة عن الإفراط في الاستهلاك والمصاريف غير المحسوبة.

وقد أكدت الشريعة الإسلامية، إلى جانب الدراسات الاقتصادية المعاصرة، أهمية اعتماد نهج متوازن في تدبير الموارد المالية، من خلال إرساء قواعد وتشريعات ترمي إلى تنظيم الإنفاق وضبطه وفق مقاصد شرعية ومبادئ عقلانية. فهذه التوجيهات لا تهدف فقط إلى منع التبذير وحفظ المال من الضياع، بل تتعدى ذلك إلى ترسيخ ثقافة المسؤولية والاعتدال في السلوك المالي..

الكلمات المفتاحية: ترشيد الانفاق؛ التوازن المالي؛ حفظ المال؛ السلوك المالي

**Abstract:**

Throughout history, human societies have witnessed rapid and far-reaching developments across various aspects of life, significantly influencing people's lifestyles and daily behaviors. In response to these transformations, the modern individual has become increasingly driven to improve their standard of living and secure the essentials of a dignified life. This drive is primarily manifested through efforts to earn sufficient income to meet both basic and luxury needs. However, if not accompanied by sound financial management, such efforts may lead to anxiety and instability, both at the individual and family levels. Hence, the rationalization of household spending has become an urgent necessity to achieve financial balance, ensure economic stability within the family, and alleviate the psychological pressures caused by excessive consumption and unplanned expenditures.

Islamic law, along with contemporary economic studies, underscores the importance of adopting a balanced approach to financial management. This is achieved through the establishment of principles and regulations that aim to organize and control spending in accordance with both religious objectives and rational economic standards. These guidelines are not only designed to prevent wastefulness and protect wealth from loss, but also to foster a culture of responsibility and moderation in financial behavior.

**Keywords:** Spending Rationalization; Financial Balance; Wealth Preservation; Financial Behavior.

## 1. مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، المتفرد بعظمته وجلاله، المتصف بالكبرياء والمجد، الحكيم في تديره، العليم بمصالح عباده، الذي جرت مقادير الأمور بحكمته ومشيئته، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة نابعة من يقين خالص بأنه المتفرد بالألوهية والربوبية، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، المصطفى الأمين، الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، فكان خير من دعا إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار، وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد جاءت الشريعة الإسلامية بمنظومة تشريعية متكاملة، تتناول مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وتنطلق من فهم دقيق لطبيعة الإنسان، وتوازن بين متطلباته الروحية والمادية، وبين غرائزه الفطرية وحاجاته الاجتماعية. ولعل من أبرز هذه الغرائز التي راعتها الشريعة غريزة حب التملك، وما يتفرع عنها من شغف بالمال ورغبة في امتلاكه والانتفاع به. فكان لا بدّ من تقنين هذا الميل الفطري، وتوجيهه ضمن إطار منضبط يحقق مصلحة الفرد ويحفظ توازن المجتمع، لذلك شرّعت الشريعة الإسلامية جملة من الأحكام لتنظيم المعاملات المالية، وضبط عمليات الإنفاق، بما يحول دون الإسراف والتبذير، ويُرسّخ ثقافة الوسطية والاعتدال في التصرفات الاقتصادية.

إنّ إنفاق المال داخل الأسرة يُعدّ من أبرز الجوانب السلوكية التي تعكس درجة الوعي المالي لدى الأفراد، وتُعبّر عن مدى التزامهم بالنهج الإسلامي القائم على التوازن بين الكفاية والكفاية دون إسراف ولا تقتير. ولا شك أنّ المجتمعات المعاصرة باتت تواجه تحديات اقتصادية متزايدة، تتطلب من الأسر مزيداً من التخطيط والرشادة في التصرف المالي، تفادياً للوقوع في الأزمات والديون، وسعيّاً نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تبرز الحاجة الملحة إلى دراسة هذا الموضوع من منظور شرعي مقاصدي، يُعنى بفهم دور الترشيح في الإنفاق الأسري كأداة فعالة في حفظ المال، وتأسيس هذا السلوك داخل الأسرة المسلمة بما يسهم في بناء اقتصاد منزلي متوازن، ويعزز من القيم الأخلاقية والاجتماعية النابعة من روح الشريعة الإسلامية.

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج قضية محورية في حياة الأفراد والمجتمعات، إذ يرتبط الإنفاق اليومي للأسرة بمستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فالسلوك المالي داخل الأسرة لا يؤثر فقط على أفرادها، بل ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني ككل، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي يعيشها العالم المعاصر، من تقلبات في الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد مظاهر الاستهلاك غير العقلاني. ومن هنا تأتي ضرورة نشر ثقافة الترشيد والاعتدال، لا بوصفها ضرورة اقتصادية فحسب، بل كقيمة شرعية ومجتمعية تعكس وعي الإنسان بمسؤوليته تجاه ماله وأسرته ومجتمعه.

كما تتجلى أهمية الموضوع من المنظور المقاصدي الإسلامي، حيث يُعد المال أحد الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة لحفظها، مما يبرز البعد الشرعي في تنظيم الإنفاق وتوجيهه نحو ما يحقق المصلحة ويدفع المفساد. فترشيد الإنفاق لا يقتصر على التقليل من المصاريف، بل يشمل توجيه الموارد المالية نحو مجالات النفع والإنتاج، وتجنب مواطن الإسراف والترف الذي قد يؤدي إلى التفكك الأسري أو الوقوع في الديون والضائقات المالية. من هنا، فإن دراسة هذا الموضوع تساهم في بلورة وعي اجتماعي واقتصادي إسلامي، يعزز من قيم المسؤولية، والتخطيط، والتوازن في الحياة الأسرية.

وعليه، يمكن صياغة الإشكالية المحورية في السؤال الآتي:  
إلى أي مدى يُسهم ترشيد الإنفاق الأسري في تحقيق مقصد حفظ المال وفق التصور المقاصدي للشريعة الإسلامية؟

## 2. الإنفاق الأسري الزائد أسبابه وعلاجه وضوابطه

إن التطرق للعديد من الموضوعات الاقتصادية لا يهدف إلى إبراز النظريات العلمية فحسب، بل حتى لإبراز السلوكات العامة للفرد المسلم وأخلاقياته الاقتصادية المكملية لتلك النظريات، ومن الموضوعات الاقتصادية العامة نبذ العادات والممارسات السيئة التي تعود سلبا على بناء اقتصاد الأسر ثم على بناء المجتمعات كالإسراف وعدم الاعتدال في الاستهلاك والإنفاق، ولذلك أسباب كما له طرق علاج وضوابط عامة تحكمه،

### 1.2. أسباب الإنفاق الأسري الزائد

حث القرآن الكريم على الإنفاق الرشيد في آيات عدة ودعا إلى التمتع بالطيبات من غير تجاوز للحدود، فقال جل شأنه: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (31) قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (32)﴾<sup>1</sup>.

ولهذا فإن الحديث عن الترشيح أو ضبط الإنفاق لا يعني عدم الإنفاق أو الوصول لحالة الشح والبخل، أو المفضي إلى الإضرار بالنفس، ولكن هو حديث عن كل ما يتعلق بحسن تدبير الإنسان لأمواله وتسيير معاشه وكيف يمكن له أن يجعل إنفاقه إنفاقا سليما مرشدا بعيدا عن الإسراف والتقتير، ومن أسباب الإنفاق الزائد ما يلي:

#### 1.1.2. الإغراق في الكماليات

في خضم الحياة والتي أصبحت تتطور بشكل متسارع وخلال هذا التطور تزايدت الاختراعات يوما بعد يوم وما كان بالأمس رفاهية أضحى اليوم ضروريا، وفي هذا الزخم أصبحت النفقات والمصاريف اليومية والشهرية تزايد يوميا مما جعل الفرد يقع في الإنفاق المتزايد على غير الضروري وهو ما يعرف بالكماليات.

<sup>1</sup> سورة الأعراف: الآيتان 31 - 32.

أصبح التوفير هذه الأيام صعبا مع قلة الدخل وارتفاع عدد أفراد الأسرة، ولكن هناك وسائل يجب الالتفات لها ومنها: عدم الإسراف في أمور تتسبب في اهتزاز ميزانية الأسرة ومنها الصرف على الكماليات أو على ما يمكن الاستغناء عنه أو مثلا هدر أموال ضخمة في تأثيث وأناقة المنزل يقول أحدهم: "... يمكن لربة البيت الناجحة أن تجعل من بيتها أنموذجا للأناقة دون إرهاق لميزانية الأسرة، لذا على ربة البيت الاقتصاد في شراء الأثاث واختيار ما تحتاج إليه الأسرة والنافع لها حتى لا يزدحم المنزل بالأصناف المختلفة..."<sup>1</sup>.

لذا أتى المنهج الإسلامي كاشفا عن مبدأ الوسطية والاعتدال في أمور الحياة ومنها الإنفاق، يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾<sup>2</sup>.

ومما لا شك فيه أن دور الأسرة مهم وضروري فالطفل يتعلم السلوك الاستهلاكي الصحيح داخل أروقتها، وتستطيع أي أسرة واعية أن تدبر الطفل على كيفية التعامل مع المواقف الاستهلاكية كعملية الشراء مثلا وتكسبه الاهتمام بما هو ضروري وتعوده على الاقتصاد والتوفير وتقليل الإنفاق في كل مناحي الحياة، يقول الدكتور كامل القيسي: "... وحين نتحدث عن ترشيد الاستهلاك فإن توجيه الأنماط والعادات الاستهلاكية ضرورة ملحة بحيث يتسم السلوك الاستهلاكي للفرد أو الأسرة بالتعقل والاعتدال والحكمة والرشاد والموضوعية والمنطقية ومن ثم يكون استغلال الفرد لما يملك استغلالا متزنا وسلوكه سلوكا معتدلا"<sup>3</sup>.

من تلك الكماليات مثلا ما شاع في المجتمعات العربية من تقاليد الكرم وواجبات الضيافة المبالغ فيها والتي تعتبر من الرواسب الاجتماعية في المجتمع، وشيوعها لا يعني أبدا سلامتها فقد تصل بعض الأسر أحيانا إلى الاعتماد على الاقتراض والإسراف في الأنفاق دون تقدير لموارد الدخل للتعبير عن الترف والشعور بالأفضلية ودوام المقارنة مع الأسر التي تتمتع ببعض الميزات الاقتصادية.

<sup>1</sup> زيد بن محمد الرماني: لمحات من اقتصاديات البيت المسلم، دار الوطن للنشر، الجزائر، دت، ص 08.

<sup>2</sup> سورة الإسراء: الآية 29.

<sup>3</sup> كامل صكر القيسي: ترشيد الاستهلاك في الإسلام، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م، ص 05.

"فالأُسرة حين تتأثر بالتقاليد والعادات السائدة في مجتمع معين قد تندفع وراء مظاهر الاسراف أو اقتناء بعض الكماليات وبالتالي تستنفذ كل دخلها ولا يبقى منه شيء للظروف الطارئة أو الأزمات أو يكون الاسراف على حساب بعض الضروريات".<sup>1</sup>

وإذا تقيدت الأسرة ببعض العادات والتقاليد ومطالب الحياة الحديثة وأعبائها فإنها حتما ستواجه أزمات مالية دائمة ما لم تتجه نحو زيادة دخلها.

وتخمة الاستهلاك وعادة الصرف والإنفاق غير الموجه من العادات السيئة التي أدت إليها ظروف الحياة الجديدة، فمازلنا نجد أغلب الأسر حتى ذات الدخل المحدود تتصرف تصرفات لا مبرر لها سوى العادات والهوى والتقليد والمباهاة، فنجد خادمت ومربيات وسائقين مستوردين من الخارج واحتفالات مكلفة للنساء والأطفال بأسعار مرتفعة جدا كل ذلك يعتبر كاهلا يثقل ميزانية الأسرة.

وسادت عالم اليوم بكل دولة متقدمة كانت أو نامية ظواهر سلوكية استهلاكية عديدة جعلت من الإنسان المعاصر مجرد آلة أو أداة استهلاكية لا هم له إلا أن يقتل نفسه جهدا ليزيد دخله ويحصل على ما يشتري به من أدوات استهلاكية مادية غير ضرورية أو كمالية، وهذا يدخل في دائرة الاستهلاك التبذيري، فيكون الإنفاق على سلع غير ضرورية وفي مناسبات غير ضرورية يشوبه الاسراف والترف بقصد حب التباهي والظهور يدخل في إطار إهدار الثروة.

## 2.1.2. الدعاية والإعلان

إن الأمة اليوم تعاني من أزمات كثير (فكرية واقتصادية واجتماعية)، والمتأمل فيها يجد أن الاسراف في كل الاتجاهات من أهم أسباب ضعفها وتراجعها ولعل إنفاق مقدراتها المالية وإهدار ثرواتها التي من الله تعالى بها عليها شكل عائقا أمام تقدمها ورقمها. قال رسول الله ﷺ: "إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده"<sup>2</sup>، أي يحب أن يتنعم عبده بما تكرم به سبحانه عليه من نعم ويتمتع بالطيبات من الرزق ويسد حاجاته بها مادامت تلك النعم أباحها الله وأمر بها سواء كثرت أو قلت.

<sup>1</sup> محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 849هـ، ص 66.

<sup>2</sup> الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك: الجامع الكبير، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، رقم الحديث: 2819، باب ما جاء إن الله يحب أن يرى، 421/4.

"ونتيجة للتقدم الهائل في إنتاج السلع والخدمات، لجأ المنتجون إلى الإعلان عنها وذلك باتباع الوسائل المختلفة للتأثير على آراء الناس وتغيير اتجاهاتهم، من أهم هذه الوسائل ما يلي:

- وسائل سمعية كالإذاعة.
- وسائل بصرية كالصحف والمجلات والنشرات واللافتات.
- وسائل سمعية بصرية مثل التلفزيون والسينما.
- وسائل الاتصال المباشر عن طريق المتدربين.

جميع هذه الوسائل تعتبر سلاح ذو حدين فهي بلا شك تفيد المستهلك ولكنها في نفس الوقت قد تضره<sup>1</sup>.

ولعل هذا السبب من أبرز الأسباب على الإطلاق وأهمها، وهو يحاكي واقع اليوم بكثرة تلك الوسائل وتغطيتها كافة مناحي حياة أي أسرة.

ومما لا يخفى على أحد أهمية الدعاية والإعلان في عصرنا هذا بالنسبة إلى ترويج البضائع والتأثير على المستهلك لدفعه لاختيار سلعة ما وشرائها، والهدف منه ليس فقط بيان محاسن السلع وفائدتها للمستهلك؛ إنما هدفها الأساسي هو البحث عن الطرق المؤثرة في المستهلك ونفسيته والتي تدفعه لاستهلاك سلعة معينة بغض النظر عن كونها الأفضل بين السلع الموجودة أمامه في السوق.

ولقد عرفت لجنة التعاريف لجمعية التسويق الأمريكية الإعلان بأنه: "الجهود غير الشخصية التي يدفع عنها مقابل لعرض الأفكار أو السلع أو الخدمات وترويجها بواسطة شخص معين"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أيمن سليمان مزاهرة، ليلى حجازين نشيوات: مدخل إلى الاقتصاد المنزلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1431هـ - 2010م، ص 94.

<sup>2</sup> محمد بن علي الكامل: أحكام الإعلانات التجارية والجوائز الترويجية، دار طبية الخضراء، مكة المكرمة، ص 23.

ونتيجة لأهمية الإعلان كوسيلة فعالة تساهم بشكل كبير في زيادة حجم المبيعات والتأثير المباشر على المستهلك فيسعى جاهدا بشتى الأساليب للحصول على تلك المنتجات المروج لها من منطلق الميزات والخصائص المعلن عنها فينفق بشكل متواصل على تلك السلع دون إعمال للعقل أو اتباع أسلوب سليم في الاستهلاك، بعد ذلك تقع الأسرة في العديد من الأزمات المالية جراء الاستهلاك المتزايد على ما هو ضروري وغير ضروري.

ويرى ثلة من علماء الاقتصاد أن هذا الأسلوب سبب رئيس في "زيادة الإنفاق الإعلاني وتعتبره نوعا من الإسراف الاقتصادي يؤدي إلى تبديد موارد المجتمع ودفع المستهلك إلى شراء سلع وخدمات ليسوا في حاجة حقيقية إليها".<sup>1</sup>

والمستهلك الاقتصادي هو المنفق الرشيد الذي يسعى إلى الحصول على كل ما فيه منفعة، ويختار برشادة كل مجموعات السلع التي يمكن أن تتوافر ويستطيع شراءها وينتقي ما فيه نفع ويحقق له إشباعا، وبالتالي فإن أسلوب الدعاية والإعلان الذي يقدم المعلومات الاقتصادية كالسعر والجودة وكيفية الاستعمال بمصداقية تساعد المستهلك على اتخاذ قراراته الرشيدة واختياراته التي تعود عليه بالمنفعة هو ذلك الذي يسير وفق مبدأ ترشيد الإنفاق، بينما إذا كان هذا الأسلوب في مقابل ذلك يحاول مجرد الإغراء وإثارة دوافع المستهلك يعتبر إسرافا للموارد وإضاعة للأموال، وغالبا ما يكون أسلوب الدعاية والإعلان يركز على النواحي العاطفية للمستهلك وبالتالي يركز أيضا على تصرفات المستهلك غير الرشيدة.

ومنه فوسيلة أو كيفية الحصول على أسرة اقتصادية وبيت متوازن يتأتى "بعدم التأثير بالدعاية والإعلان بوسائله المختلفة، بل شراء ما يشعر الفرد أنه بحاجة إليه فعلا مع التأكد من جودته ومناسبته للغرض المرجو منه".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد فريد الصحن: الإعلان، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003م، ص 12.

<sup>2</sup> أيمن سليمان مزاهرة، مرجع سابق، ص 97.

## 3.1.2. حب التقليد

منذ أن وجدت الأسرة كمؤسسة اجتماعية أكلت إليها وظائف عدة من أهمها الوظيفة الاقتصادية والتي تتمثل أساسا في تأمين المتطلبات المادية، ومن ثمة إشباع حاجات أفرادها المختلفة والمتعددة.

وفي غالب الأحيان يكون هذا الإشباع متزايدا مبالغا فيه حتى يصبح الإنفاق يشكل عبئا كبيرا على رب الأسرة ويخلق العديد من الأزمات والمشكلات، وحين يكون الإنفاق رائدا لا بد وأن وراء ذلك تقف أسباب عديدة أقف في هذا الفرع على سبب حب التقليد وعلاقته بالإنفاق الأسري الزائد.

"ولا شك أن الأمة تمر بمرحلة اندفاع نحو تقليد المجتمعات الأخرى لجلب السعادة الموهومة ولذلك تبذل كل ما يجلب لها اللذة الآنية ويمتعها ولو لأمد قصير، متناسية مسؤولية ما كلفها الله به من إقامة شريعته وتحقيق العدالة والوصول إلى الرفاهية المبنية على أسس رصينة، تستنبط تطلعاتها في ذلك من القرآن والسنة المطهرة الذين يقيمان التوازن والاستقرار في المجتمع"<sup>1</sup>.

وفي سياق مع موضوع حب التقليد فقد "نشرت جريدة الرياض السعودية في العدد الصادر في 1423/04/18 هـ أن عشرة ملايين وخمسمائة ألف ريال ينفقها الشباب والشابات بمكة المكرمة حصريا على شراء أجهزة الجوال الحديثة"<sup>2</sup>.

ونتيجة لذلك تكون الزيادة المفرطة في استيراد السلع والخدمات إرضاء للنفس واتباعا لمظاهر المجتمع وتقليدا للغير ومنه يأتي الإنفاق البذخي، كل ذلك سببه المسار الإنفاقي المغلوط الذي جعل منا أمة تستهلك بلا ضابط وتأكل أكثر مما تنتج.

وثقافة ترشيد الاستهلاك أو رشادة الإنفاق هي الأساس تربية مرتبطة بالقيم الأخلاقية ويجب أن تكتسب منذ الطفولة من خلال التربية الميدانية للطفل داخل الأسرة، وحاجة هذه الأخيرة إلى تحمل كافة المسؤولية في هذه التنشئة.

<sup>1</sup> كامل صكر القيسي، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 11.

فسلوك الأم الاستهلاكي في فترة الطفولة يساعد أفراد الأسرة على التعلم وغرس العادات والقيم والاتجاهات الصحيحة نحو الاستهلاك والتركيز على مفاهيم الترشيد.

فالترشيد سياسة لكيفية التعامل مع المال الذي هو من الضرورات الخمس لتستمر الحياة، وترشيد الإنفاق هو نمط يتوجه نحو إنماء الثروات عن طريق حسن استعمال كل ما هو متاح بأسلوب راشد عاقل، هذا السلوك الإسلامي البناء في التعامل مع مكونات الطبيعة والبيئة أمر الله سبحانه وتعالى به عباده فقال: ﴿كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾<sup>1</sup>.

## 2.2. علاج الإنفاق الأسري الزائد

إن الحاجة إلى ترشيد الإنفاق ضرورية في كل حين وهي أشد ضرورة في عصرنا اليوم ودور الفرد المسلم في أمته هو النهوض بمجتمعه ومحاولة تحويله من مجتمع استهلاكي فقط إلى مجتمع منتج.

وفي هذا المطلب سأعرض علاجاً للإنفاق الأسري الزائد كما سبق وأن وضعه العلماء لحل هذه المشكلة.

### 1.2.2. وضع ميزانية للأسرة

إن طبيعة الحياة في وقتنا الحاضر وظروفنا الاقتصادية التي نعيشها هذه الأيام تجعل كل منا يفكر ملياً في تكييف حياته وفق نمط اقتصادي رشيد ومحاولة تنظيم الإنفاق بقدر المستطاع ولا يتم ذلك إلا عن طريق التخطيط السليم للدخل، أي وضع الميزانية "والميزانية في أبسط صورها تتمثل في قيام الأسرة بتقدير الدخل الذي تحصل عليه ومحاولة توزيع هذا الدخل بين أوجه الإنفاق أو بين السلع والخدمات التي يتضمنها الاستهلاك بصورة تحقق أقصى منفعة"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سورة القصص: الآية 77.

<sup>2</sup> محمود حسن، مرجع سابق، ص 64.

فوضع الميزانية إذن يقوم على حجم الدخل ونوعيته، ويعتبر الدخل من الأشياء الضرورية في حياة الأسر فلكل أسرة حاجة إلى دخل اقتصادي ملائم لإشباع حاجات أبنائها الضرورية والكمالية، فهو إذن من الأشياء الأساسية لقيام كيان أي أسرة.

قد ذكر كثير من الاقتصاديين تعريفات عديدة للدخل منها: "أقصى ما يحصل عليه الشخص من قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية معينة"<sup>1</sup>.

أو هو: "مجموع ما يكسبه الفرد من الخدمات الإنتاجية الجارية التي يؤديها هو بنفسه أو بواسطة ما يمتلكه من عناصر الإنتاج الأخرى في فترة زمنية معينة"<sup>2</sup>.

ويشير علماء النفس الأسري "أن العامل الاقتصادي في كثير من المجتمعات مسؤول إلى حد كبير عن الأزمات الأسرية"<sup>3</sup>.

فكما تم التطرق إلى الإنفاق الأسري الزائد وماله نتيجة انتشار ظاهرة الإسراف ففي مقابل ذلك، وكما نهى القرآن الكريم على عدم الشح والبخل في الإنفاق أيضاً ولذلك أسباب من أهم عواملها البطالة والفقر فكلا المشكلتين سبب بارز في نشوء العديد من الأزمات الأسرية.

إذن فالمطلوب من كل فرد كيفية توزيع دخله ليحقق له أقصى منفعة، لأنه في حال غياب ذلك أو جهل أرباب الأسر بأهمية الميزانية تغيب ثقافة الترشيد وبالتالي ينحرف السلوك الاستهلاكي في المجتمع.

وحتى يكون البيت ملاذاً آمناً وسكناً مستقراً وكّل الله تعالى للمرأة المكانة الأولى فيه، فلها من الدور ما تساهم به في إسعاد أسرتها وذلك بإدارتها الحكيمة لشؤون المنزل وتدير مصروفاته وهي الأجدر بذلك، "لذا ينبغي وضع ميزانية محكمة للأسرة تضبط النفقات وتحدد الإيرادات وأوجه الصرف مع المراقبة الدقيقة لهذه الميزانية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972م، ص 124.

<sup>2</sup> عصام يوسف عاشور: الدخل والتطور الاقتصادي في البلاد، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1962م، ص 5، 6.

<sup>3</sup> أحمد محمد مبارك الكندري: علم النفس الأسري، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط. 2، 1412هـ - 1996م، ص 208.

<sup>4</sup> زيد بن محمد الرماني: الاستهلاك في حياتنا - إضاءات اقتصادية، شبكة الألوكة، 1439هـ، ص 16.

وتمر عملية وضع الميزانية: بجملة من الخطوات تتلخص في:

- **الخطوة الأولى:** دون كل المشتريات والاحتياجات والرغبات الأسرية في فترة زمنية معينة قد تكون شهرا مثلا، مصروفات الغذاء، الملابس، السكن، العلاج، المصروفات الشخصية، ... إلخ، ولا تنسى الادخار.
- **الخطوة الثانية:** تقدير تكاليف وأثمان المصروفات السابقة تقديرا تقريبا، ويمكن اكتساب الخبرة في تقدير أثمان الاحتياجات السابقة بتدوينها يوميا ولمدة معينة.
- **الخطوة الثالثة:** تقدير قيمة الدخل الذي تحصل عليه الأسرة في فترة شهر (الفترة الزمنية للخطوة)، ومن المستحسن أن يقل التقدير عن الدخل المتوقع لأنه إذا زاد عن ذلك يسهل التعديل.
- **الخطوة الرابعة:** موازنة الدخل مع المصروف بمعنى توزيع الدخل على المصروفات أو النفقات السابق تحديدها مع الالتزام بتخصيص ولو جزء بسيط من دخل الأسرة للادخار.
- **الخطوة الخامسة:** توضع المبالغ المخصصة للصرف على أبواب الإنفاق المختلفة في أظرف ويكتب عليها اسم البند الذي ستصرف عليه<sup>1</sup>.  
أما بالتسبة للشروط الواجب توافرها عند إعداد ميزانية البيت فتتمثل في:
  - أن تكون مناسبة لتوفير احتياجات الأفراد داخل المنزل فلا يكون الادخار على حساب توفير احتياجات بعض أو كل أفراد الأسرة.
  - أن تتصف تلك الميزانية بالمرونة حتى تكون قابلة للتعديل بالحذف أو الإضافة وفقا لأي طارئ أو مستجد على الأسرة.
  - وضع مبلغ للصرف أقل من مبلغ الدخل مهما كان قدره<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سكيمة محمد عبد الرحمان: كيف تخطط ميزانية أسرتك، [www.Saaid.net](http://www.Saaid.net)، ص 07 – 08.

<sup>2</sup> مقال بعنوان: ميزانية الأسرة، موقع المرأة العربية، <https://www.habibn.com>، 2025/06/19، 2020/03/06، 17:15.

## 2.2.2. القدوة السليمة واكتساب الطفل العادات الاستهلاكية الصحيحة

إن وجود القدوة السليمة وبخاصة في فترة الطفولة يساهم ويساعد على سرعة التعلم وغرس العادات والقيم الصحيحة نحو الاستهلاك والتركيز على المفاهيم المتعلقة بترشيد الاستهلاك كما أن توافر الفرص المناسبة للطفل منذ الصغر للمشاركة في عمليات الاختيار والشراء تنمي لديه القدرة على حسن الاختيار مع الاستمرار في تعويده على الاقتصاد والتوفير، وذلك من خلال تقديم القدوة الصالحة.

إن الاهتمام بمراقبة الطفل وتوجيه سلوكه توجيهًا سليماً أمر ضروري حتى يتسنى له المشاركة ولو بنصيب يسير من الجهد والعمل على تنظيم استهلاك المجتمع وبالتالي تحفظ الأموال.

يقول الدكتور زيد الرماني في السياق ذاته: "من الحكمة تدريب الطفل في سن مبكرة من حياته وفي مستويات الدخل المختلفة على استعمال النقود، ومن الأفضل أن يأخذ الطفل قرار الشراء حسب النقود التي معه وينبغي مراعاة أن تكون المبالغ المعطاة للطفل مناسبة لسنه وأن تعطى له بانتظام"<sup>1</sup>.

واضافة على ذلك فإن ذهاب الطفل إلى المتجر للشراء بنفسه يشعره بالارتياح والمسؤولية والاعتماد على النفس وكل ذلك محمود لتنمية قوة الشخصية لديه.

لا بد لنا أن ندرك أن ثقافة ترشيد الاستهلاك والإنفاق رؤية تشاركية تتطلب تضافر الجهود كافة الفرد والأسرة والمدرسة الجامعة ومؤسسات الدولة على اختلافها وجميع أطراف المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والقطاع الخاص، ولربما ندرك أن دور الأسرة هو الأكبر من بين هذه المؤسسات وتعتبر القدوة بوابة العبور الأهم والأسهل لممارسة وخلق ثقافة ترشيد الإنفاق خاصة وأن الطفل فرد في الأسرة مستهلك للغذاء والملبس والطاقة والمياه والمصروف وما تملكه الأسرة من أجهزة وأدوات وغيرها.

فنحن كأمة مسلمة نستطيع تنشئة أطفالنا ليكونوا أفراداً إيجابيين في المستقبل وذلك حسب تربيتهم وقدرة تجاوبهم في تعلم الاقتصاديات التي من شأنها أن تحفظ لنا أموالنا.

<sup>1</sup> زيد بن محمد الرماني: مقال بعنوان: الطفل والاستهلاك، شبكة الألوكة [www.alukah.net](http://www.alukah.net)، 2025/06/19، 12:24.

وسلوك الفرد دوما يتأثر وينشأ على التقليد، تقليد الأبوين، تقليد الإخوة والأخوات، تقليد الزملاء، تقليد المجتمع، كما أن عدوى التبذير والإسراف يمكن أن تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

إذن فالقدوة السليمة هي التي يتعلم الطفل من خلالها المعارف والسلوكيات التي تتماشى وثقافة الإنفاق السليم والاستهلاك الاقتصادي.

### 3.2.2. توجيه الأنماط الاستهلاكية نحو التوسط وعدم الإسراف

يرى الإسلام أن مال كل فرد هو مال الأمة وهو في الأصل مال الله وهبه للإنسان لينفقه في حاجته دون إفراط أو تفريط فيه وألزمه المحافظة عليه من كل المظاهر التي تهدره، ومن تلك المظاهر الإسراف فيه.

"فالإسراف والتقتير طرفا نقيض في موضوع الإنفاق يتوسطهما الاعتدال والتوسط، وقد جاء القرآن الكريم حامدا الاعتدال والتوسط في الإنفاق ذاما للإسراف والتقتير"<sup>1</sup>، حيث قال تعالى: ﴿أَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾<sup>2</sup>.

وإسراف المرء في إنفاق المال وتبذيره له بغير الطرق المشروعة هو اعتداء على مجموع أموال الأمة، لأن المال عصب الحياة ومصدر قوة الأمة وبه تحصل رفاهية وصلاح المجتمعات، يقول النبي ﷺ: "إن الله كره لكم ثلاثا: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال"<sup>3</sup>.

وهذا ما جعلته ضابطا مهما من ضوابط الإنفاق في مطلب آخر من هذا المبحث سأفصل فيه بشكل أوسع.

<sup>1</sup> باسم أحمد حسن محمد عامر: نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم - رؤية اقتصادية، رسالة ماجستير فقه وأصوله، الجامعة الأردنية، 2004م،

<sup>2</sup> سورة الحديد: الآية 07.

<sup>3</sup> مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، رقم الحديث: 593، باب النهي عن كثرة المسائل من غير، 1341/3.

### 3.2. ضوابط الإنفاق الأسري العامة

تعتبر الأسرة رغم صغرها أهم المؤسسات في المجتمع فكما هي في حقيقتها شركة تقوم على المودة والرحمة وهذا الكيان المؤسسي للأسرة يفرض وجود كيان إداري لها أهداف وخطط لإدارة ذلك الصرح، يقوم هذا الكيان الإداري على مجموعة من الضوابط العامة التي تحسّن استخدام أوجه الإنفاق سادرجها في هذا المطلب.

#### 1.3.2. ضابط الإنفاق في المباحات

إن الإسلام لا يحرم على المسلم طيبات الحياة ولكنه لم يجز للمسلم صاحب المال أن يغل يده في الإنفاق، فالإنسان مثلاً قد يكون محتاجاً إلى طعام أو لباس أو دواء مع ذلك يذهب لفسحة نهاية الأسبوع ويدفع مالا هو في حاجة إليه وما في ذلك من هدر للمال وإضاعة للوقت، والإنفاق في المباحات إنما هو مبدأ وضابط يتصل اتصالاً وثيقاً بضابط التوسط والبعد عن الإسراف والتبذير.

فالاستهلاك الترفي يعد كأحد الأمراض الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني من إرهاباتها ومثاليها معظم المجتمعات البشرية، وهذا ما يؤدي إلى الإنفاق على المباحات وعلى غير المباحات، وفي أكل الطيبات من الرزق يقول المولى عز وجل: ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾<sup>1</sup>.

"مقابل ذلك يضع دائرة تتسع لما هو محرم على الإنسان الإنفاق فيه أو إهدار ثروة المجتمع عليه، هذه الدائرة نلمسها من سياق الآيات الآتية"<sup>2</sup>: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>3</sup>.

كما أن الحرام من الطعام قد ذكر أيضا بالنص القرآني قال تعالى: إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أِهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ج<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سورة الأنعام: الآية 142.

<sup>2</sup> زيدان عبد الفتاح قعدان: منهج الاقتصاد في القرآن، دار البشير، مؤسسة الرسالة، ص 114.

<sup>3</sup> سورة المائدة: الآية 90.

<sup>4</sup> سورة البقرة: الآية 173.

فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمْرُنَا أَنْ يَكُونَ الْإِنْفَاقُ فِي مَجَالِ الطَّيِّبَاتِ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ <sup>1</sup>، ويقول النبي ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا" <sup>2</sup>.

فعلى المسلم أن ينفق ماله في شراء السلع والخدمات الطيبة التي تعود عليه وعلى المجتمع الإسلامي بالنفع، ويمتنع عن الإنفاق في الخبائث، وهذا ما نلاحظه في هذه الأيام المعاصرة أن فريقا من الناس ينفقون أموالهم في شراء السلع الخبيثة مثل التبغ ومشتقاته والخمور وشرائط الفيديو المنافية للقيم والأخلاق وفي شراء تذاكر السينما والمسارح لمشاهدة ما يغضب الله سبحانه، وهذا يسبب محق البركة وتصبح الحياة ضنكا.

ومن منطلق أن المال في الأصل مال الله رزقه عباده واستخلفهم عليه، "يعني أن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها وإنما مولكم إياها وخولكم الاستمتاع وجعلكم خلفاء في التصرف فيها فليست هي أموالكم في الحقيقة وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب" <sup>3</sup>.

إذن من ذاك المنطلق أقول أن الله تعالى أمر عباده المؤمنين أن يقصدوا الطيب فينفقوا منه، فالكسب الطيب بركة والإنفاق في الطيبات نعمة ومرضاة.

### 2.3.2. ضابط الاعتدال والتوسط في الإنفاق والبعد عن الإسراف والتقتير

من ضوابط الإنفاق في الإسلام الاعتدال دون إسراف أو تقتير، لأن في الإسراف مفسدة للمال والنفس والمجتمع وكذلك الحال بالنسبة للتقتير ففيه حبس وتجميد للمال وكلاهما يسبب خللا في النظام الاقتصادي.

ويجب على المسلم أن يلتزم بهذا الضابط في إنفاقه، فلا يجب أن تجرفه السعة في الرزق بعد الضيق أو التقليد الأعمى للعادات السيئة إلى أن يسرف، كما يجب أن لا يضيق على أسرته وأولاده إلى المدى الذي يبدل نعمة الله ضنكا وربما يجرفهم إلى سلوك سيئ، ومن

<sup>1</sup> سورة الأعراف: الآية 157.

<sup>2</sup> صحيح مسلم، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم الحديث: 1015، 703/02.

<sup>3</sup> الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تفسير الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ، 473/04.

السلوكات الأسرية المتزنة أنه يجب عند توزيع الطعام على الأطباق أن يغرف كل فرد ما يكفيهِ حتى لا يتبقى في الطبق فيلقى في القمامة دون الاستفادة منه.

"وفي دراسة ميدانية تبين أن عشرة ملايين أسرة ترمي للأسف في القمامة مساء كل يوم خبزة وزنها ثلاث مائة (300) غرام من الدقيق المعالج الصالحة للأكل، أي ما يعادل ثلاثة آلاف ( 3000) طن من القمح المستورد أو المنتج محليا كل سنة، كما تبذر وترمي من استهلاك الخبز كل يوم ما يعادل خبزتين من اللباب الذي يرمى في القمامة أي ما يعادل ستة آلاف (6000) طن سنويا أي ما مجموعه مائة ألف (100000) طن من القمح، وإذا كان سعر الواحد طن من القمح يساوي أربعة ( 4000) دولار فثمن ما يبذره الجزائريون يعادل أربعة آلاف (4000) مليون دولار في السنة في مادة القمح ...، وبلغت الأرقام تبذر تلك الأسر في السنة جراء خبزة واحدة تلقى في القمامة وتأنف من أكلها في اليوم الموالي مبلغا قدره مائتان وأربعون (240) مليون دينار ما يعادل بالدولارات ألفان وأربع مائة (2400) مليون دولار أي 2.4 مليون وأربعمائة دولار<sup>1</sup>."

وغيرها كثير من صور الهدر والإسراف في الإنفاق والاستهلاك، فمثلا ترشيد استهلاك الماء يكون بتعويد أفراد الأسرة عن طريق المحافظة عليه بالاستخدام الأمثل الذي يحقق الهدف دون إضاعة الماء بلا فائدة، وكل قطرة ماء تضيع هدرا تعني تبذيرا اقتصاديا وزيادة في الإنفاق المالي مما يكلف الأسرة تكاليف مالية إضافية لا فائدة منها.

أيضا ترتفع قيمة فاتورة الكهرباء كلما بدأت درجة الحرارة في الارتفاع نظرا للحاجة إلى تشغيل أجهزة التكييف والتبريد، فتتخذ الأسر سبيل الاعتدال الرشيد دون تبذير ولا حاجة.

كذلك ينبغي مراعاة أثناء عملية الشراء عدم شراء أكثر من حاجة، بل شراء كميات الغذاء اللازمة فقط وحتى يكون المستهلك رشيدا معتدلا وجب أن يراعي قرارات الشراء والاستهلاك بحيث تكون في الوقت المناسب وللحاجة المطلوبة ومن المكان المناسب والسعر المناسب، ولا ينساق خلف الإسراف والتبذير ومن ثم يحصل الاقتصاد في النفقات والاعتدال في المصروفات والترشيد في الاستخدام والتقليل من مظاهر الإتلاف.

<sup>1</sup> أحمد عيسوي: مدخل إلى منهج البحث الدعوي، دار الكتاب الحديث، 1439هـ - 2008م، ص 150 - 151.

فالضروري من الطعام لا يستغني عنه الإنسان وأخذ الكفاية منه اقتصاد وترشيد والزيادة فيه إسراف وتبذير فقد قال رسول الله ﷺ: "ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن حسب آدمي لقيمات يقمن صلبه، فإن غلبت آدمي نفسه فثلث للطعام وثلث للشراب وثلث للنفس"<sup>1</sup>.

والاقتصاد والاعتدال يؤدي إلى تحقيق توافر النقد والسلع ووفرتهما تسد العوز والحاجة في المجتمع، قال رسول الله ﷺ: "الاقتصاد في النفقة نصف العيش"<sup>2</sup>.

والإسراف زيادة في الاستهلاك وقد أشارت منظمة الفاو في دراسة لها عن الهدر الغذائي في العالم إلى أن: "ثلث جميع المنتجات الغذائية المنتجة للاستهلاك البشري تهدر كل عام فيما يعادل 1.3 مليار طن وتبلغ تكاليف هذا الهدر 750 مليار دولار أمريكي سنوياً"<sup>3</sup>.

إذن فترشيد الإنفاق والاعتدال فيه مسؤولية يتحملها كل فرد في الأسرة والمجتمع، وعليه يسعى إلى تعميق قيمة الاقتصاد في أسرته ومجتمعه حتى تتحول تلك القيمة إلى نمط حياة يتم توارثه كسلوك اجتماعي يبرز في التنشئة الاجتماعية، وهو ما نهت له السنة النبوية في معرض حديثها عن مبدأ تحمل المسؤولية في عدة أحاديث منها قول الرسول ﷺ: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته والإمام راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته والرجل راع في مال أبيه ومسؤول عن رعيته وكلكم راع ومسؤول عن رعيته"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، دار الرسالة العالمية، ط.1، 1430هـ - 2009م، رقم الحديث: 3349، باب الاقتصاد في الأكل وكراهية الشبع، 448/04.

<sup>2</sup> القضاي: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.2، 1407هـ - 1986م، رقم الحديث: 33، باب حسن السؤال نصف العلم، 55/01.

<sup>3</sup> منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، <http://www.fao.org/news/arlitem/203191/icode.html>، 2025/06/19، 16:00.

<sup>4</sup> صحيح البخاري، رقم الحديث: 893، باب الجمعة في القرى والمدن، 05/02.

وقد بين الرسول ﷺ أن الاقتصاد في الإنفاق منهج دعا إليه الأنبياء والمرسلون عليهم السلام أجمع، فهذا الهدى من مناهج النبوة الموحى به إلى رسل الله أجمعين، قال ﷺ: "الاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة"<sup>1</sup>.

ومن السلبيات الصحية التي ترتبط بالتحذير من الإسراف في استهلاك الغذاء أنه طريق للكثير من أمراض العصر المرتبطة بالسمنة كارتفاع ضغط الدم، ومرض السكري، وتصلب الشرايين ... وغيرها، ويكون لزاماً نشر الوعي في هذا الجانب بتوعية المستهلك بحاجته الفعلية فقط للغذاء في اليوم الواحد وبيان المضار الصحية للإسراف في استهلاك الغذاء.

وقد صنف إدمان التسوق كمرض نفسي يزيد الاستهلاك لغير حاجة قبل قرن من الزمن على يد العالم إميل كريبلين، وقد أوضحت دراسة ألمانية أن نسبة 10% من المستهلكين في الدول الصناعية يعانون من إدمان الشراء المرضي.<sup>2</sup>

والإسراف والترف الاجتماعي والإغراق في الملذات يؤدي إلى بطلان النعمة.

ولقد رسم القرآن الكريم طريق الحلال في الإنفاق والحرام فيه ونبه وحذر من الطغيان في الإنفاق، ودائر الاعتدال فيه هي الدائرة المثلى في الصرف فهي الوسط بين الإسراف والتقتير، فالإنفاق كما سبق لي أن قلت أنه لابد أن يركز أولاً على الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن ... إلى آخر ما يرى المجتمع من حاجات أساسية أخرى وهو ما يراه الإسلام ضرورة ضمانها للأفراد، حتى أن النبي ﷺ قال: "الناس شركاء في ثلاث الماء والكالا والنار".<sup>3</sup>

فطيبات الأرض هي حلال وطيب للإنسان ولكن لابد من الالتزام بدائرة الإنفاق المعتدل دون إسراف أو تقتير، قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998 م، رقم الحديث: 2010، باب ما جاء في التاني والعجلة، 434/03.

<sup>2</sup> مقال: ثقافة التسوق بين الحاجة والاستهلاك، balagh.com/woman/article، 2020/03/30، 19:00.

<sup>3</sup> أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي: مسند الحارث، تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م، رقم الحديث: 449، باب الناس شركاء في ثلاث، 508/01.

<sup>4</sup> سورة طه: الآية 81.

ومصطلح الاقتصاد يأخذ معان جميلة في القرآن الكريم فتأخذ معنى التوازن ومعنى الاعتدال ومعنى التوسط في الأمور، قال الله تعالى: ﴿ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾<sup>1</sup>.

ومما فيه رد على الذين يقولون أن القرآن يدعو إلى الحرمان والتقشف والزهد المبالغ فيه والحق أن القرآن لا يدعو إلا للتوازن بحيث يحل الحلال ويحرم الحرام ويضع بين الحلال والحرام خطا بينا هو خط الاعتدال والتوازن.

والإنفاق في الإسراف والتبذير مفسدة توازي مفسدة الإمساك والتقتير رفضهما الإسلام ونهى عنهما لما فيهما من المفاصد، قال الله تعالى: ﴿ وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (27) ﴾<sup>2</sup>.

### 3.3.2. ضابط ترتيب الأولويات في الإنفاق

لقد وضع فقهاء المسلمين جملة من الأولويات وجب على المسلم الالتزام بها في جميع شؤون حياته من تلك الإنفاق في شراء حاجياته وهذه الأولويات هي:

- **الضروريات:** ويقصد بها النفقات الضرورية اللازمة والتي بها تتحقق المقاصد الشرعية ولا تستقيم الحياة دونها كالمأكل والمشرب والملبس وعلى المسلم الإنفاق على ذلك بوجه الاقتصاد لا التبذير المنهي عنه.
- **الحاجيات:** ويقصد بها ما ينفقه الفرد على ما يحتاجه ليحيا الحياة أكثر ميسرة وتخفف المشاق والتزاما بضابط ترتيب الأولويات لا يجب الإنفاق على الحاجيات إلا بعد استيفاء الضروريات.
- **التحسينيات:** وتمثل في النفقات التي تجعل حياة الأفراد أكثر رفاهية، ولا يجب الإنفاق على التحسينيات حتى استيفاء الضروريات والحاجيات.

<sup>1</sup> سورة المائدة: الآية 66.

<sup>2</sup> سورة الإسراء: الآيتان 26 - 27.

والالتزام بذلك عند الإنفاق هدفه تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية والقضاء على مظاهر الإنفاق على الترفيات أو الكماليات، وذكر الدكتور زيد الرماني نقاطاً أساسية لضمان الإنفاق الصحيح وفق سلم الأولويات ذكر فيه:

"النفقات الأصلية: مثل نفقات حفظ النفس كنفقات المأكل والمشرب والملبس والمسكن والصحة ونفقات الدين وحفظ العقل وحفظ العرض وحفظ المال.  
النفقات الواجبة: مثل النفقات على الزوجة والزكاة الواجبة.  
النفقات التطوعية: الصدقات والقرض الحسن.  
النفقات الكمالية التحسينية: مثل نفقات الولائم والحفلات".<sup>1</sup>

### 3. دور ترشيد الإنفاق الأسري في تعزيز حفظ المال وجوداً وعدماً

جاءت مقاصد الشريعة الإسلامية لحفظ الضروريات الخمس وهي: الدين والنفس والنسل والمال والعقل، فالمال من الضرورات التي ركز الإسلام عليها بالبيان والتوضيح وجوداً وعدماً من خلال ذلك دعا إلى العمل من أجل الكسب الحلال، ووضح حرمة التعدي على أموال الغير بالسرقة أو الغصب أو أكل الربا وجعل المال سبباً للتقرب إليه سبحانه بالصدقات والزكاة، وحرم استهلاكه أو إنفاقه في المحرمات كالقمار والإسراف والتبذير بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾.<sup>2</sup>

كذا خصصت مبحث دراسي هذا للحديث عن المحافظة عن المال ووسائل ذلك من جانب الوجود ومن جانب عدم وعلاقة ترشيد إنفاق المال في الأسرة بمبدأ تأكيد مقصد حفظ المال.

### 1.3. حفظ المال من جانب الوجود

إن المال مقصد أساسي بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة، أما للفرد فلأنه به تقوم حياته ويغطي حاجاته المختلفة والمتجددة باستمرار، وأما للمجتمع فلا يتصور مجتمع قائم دون مال، وأما الدولة فلأن ملاك أمرها في النهوض بوظائفها وإقامة مرافقها، ولهذا أوجدت الشريعة الإسلامية جملة من الوسائل حتى يتحقق غرض حفظ المال منها ما تعلق بحفظه وجمعه ومنها ما تعلق بحمايته وإبعاده عن مواطن التبذير والإتلاف. ويتحقق ذلك من خلال:

<sup>1</sup> زيد الرماني: فن إدارة ميزانية البيت، ص 22.

<sup>2</sup> سورة الإسراء: الآية 27.

### 1.1.3. التملك

أما الملك فمعناه في اللغة احتواء الشيء مع القدرة على الاستبداد به كما جاء في القاموس المحيط: ملكه يملكه ملكا: "احتواه قادر على الاستبداد به"<sup>1</sup>.

والإسلام نظام يضمن ويقرر ويبيح حرية تملك الفرد لماله ويعتبره حقا له مكانته فلكل إنسان الحق الكامل والحرية المطلقة في أن يملك ما اكتسبه الذي يقيم به معاشه وحياته وما يحيي به مروءته ويربي به ولده لأن الله عز وجل خلقه حرا ليس عبدا لأحد سوى له تعالى، فاعتبر الشارع الحكيم الظلم والتعدي على هذا الحق جريمة يحاسب الظالم عليها فقال تعالى: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾<sup>2</sup>.

وفي خطبة الوداع بين النبي ﷺ مكانة الحقوق المالية للناس فقال: "إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع..."<sup>3</sup>.

والاستئثار بالمال تميل إليه الطباع السليمة وجعلت الشريعة الإسلامية من العمل سببا لتملك المال بحيث يجوز لمن قام بأي عمل أن يملك نتاج عمله، "وقد أقر الإسلام حق الإنسان في الاستئثار بالمال حيثما أقر الملكية الفردية"<sup>4</sup>.

ولا يتحقق الاستئثار المشروع بالمال إلا بمشروعية الوسيلة والوسائل المشروعة كثيرة منها: التجارة الحلال ووسيلة الاستثمار سواء عن طريق الزراعة أو الصناعة أو في أي من المجالات التي أباحتها الشريعة الإسلامية.

كل هذه الوسائل المشروعة لتملك المال تعمل على تحقيق مقصد حفظ المال من جانب الوجود.

<sup>1</sup> ابن فارس، مصدر سابق، 1/954.

<sup>2</sup> سورة النساء: الآية 29.

<sup>3</sup> صحيح مسلم، باب حجة النبي ﷺ، رقم الحديث 1218، 2/886.

<sup>4</sup> مقصد حفظ المال في التصرفات المالية ضوابطه وأثاره، علي موسى حسين، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الإسلامية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، تخصص فقه وأصوله، 2009 - 2010 م، ص 181-182.

يقول الإمام العز بن عبد السلام (660-577هـ/1181-1262) فصل ما تتعلق به الطاعات من الأموال "فإن البيع لو لم يشرعه الشرع لفاتت مصالح الخلق فيما يرجع إلى أقواتهم ولباسهم، ومسكنهم، ومزارعهم، ومغارسهم، وسواثر عوراتهم"<sup>1</sup>.

إذا فتملك المال يساهم في تداوله ورواجه بين الأفراد وبالتالي يساعد على رفع اقتصاديات الدول وتنشيط دورة الاقتصاد والتجارة كل ذلك شريطة مشروعية الوسائل هذا في ما خص أموال الأمة أو الجماعة.

أما أموال الأسرة فمالك المال فيها راجع إلى رب الأسرة باعتباره قوام بنص الشارع الحكيم، له مسؤولية كسب المال وامتلاكه وانفاقه حسب الأوجه الصحيحة، يساعده في ذلك ربة المنزل فهي تحظى بمكانة عظيمة في الأسرة وتعتبر المسير المالي والمحافظ الأول على كسب زوجها وتوظيفه في الطرق المشروعة التي تنشر في المجتمع القيم النبيلة والسلوكات السلمية.

### 2.1.3. التكب

اعتبر الإسلام المال ضرورة من ضرورات الحياة الإنسانية وشرع عديد التشريعات والتوجيهات التي بها يشجع الناس على اكتسابه وتحصيله ويأمرهم بحفظه وتنميته فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾<sup>2</sup>.

وفي تفسير هذه الآية جاء في تفسير البيان: "ذُلُولًا" أي سهلة لينة مذللة تستقرون عليها منقادة لما يريدون منها من مشي عليها ...<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلي الدمشقي: قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1414هـ، 1991م، 1/235.

<sup>2</sup> سورة الملك: الآية 15.

<sup>3</sup> أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري: تفسير فتح البيان في مقاصد القرآن، قدمه وراجعته عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 1412هـ، 1992م، 14/239.

إذا فالله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز وفي محكم آياته أمر عباده بالعمل وطلب الرزق والتكسب من طريق الحلال حتى لا يذل نفسه ولا يكون في حاجة غيره جلبا للمال الذي به تسير ماديات الحياة، وذكرت أنه من وسائل حفظ المال وجودا الحث على السعي لكسب الرزق وتحصيل المعاش "فقد حث الإسلام على كسب الأموال باعتبارها قوام الحياة الإنسانية واعتبر السعي لكسب المال إذا توخرت النية الصالحة وكان من الطرق المباحة ضربا من ضروب العبادة وطرقا للتقرب إلى الله تعالى".<sup>1</sup>

قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ۚ ﴾<sup>2</sup>.

ومن فضائله سبحانه وتعالى أنه رفع منزلة العمل وأعلى من أقدار العمال، قال رسول الله ﷺ: "ما أكل أحد طعاما قط خيرا من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده"<sup>3</sup>.

وأقر الله سبحانه وتعالى هذا الحق لكل إنسان وقرر كرامة العامل وأوجب الوفاء بحقوقه المادية والمعنوية، يقول ﷺ: "ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه حقه"<sup>4</sup>.

فجاءت شريعتنا الغراء تحث الناس على العمل والإنتاج بعيدا عن الخمول والتكاسل، فالإنسان حينما استخلفه الله في هاته الأرض كان من مهامه الرئيسية إعمارها وإصلاحها وفق منهج الله تعالى وشريعته التي ارتضاها لعباده وهذا دليل واضح على عناية الإسلام بالعمل والإنتاج، قال تعالى: ﴿ وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۚ ﴾<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> مقاصد الشريعة الإسلامية: الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية عبر الرابط: <https://ketabonline.com/ar/books/2486> ، 19:00 ، 2025/06/19 ، ص28.

<sup>2</sup> سورة الجمعة: الآية 10.

<sup>3</sup> صحيح البخاري، باب كسب الرجل وعمله بيده، رقم الحديث: 2072، 57/3.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، باب إثم من منع أجر الأجير، رقم الحديث: 2270، 90/3.

<sup>5</sup> سورة التوبة: الآية 105.

وإسلام اهتم بالعمل والتكسب كونه سببا في تحصيل الغايات وإدراك المقاصد فبدونه لا تستمر الحياة على هذه الأرض، وهو ضمان استمرار الإنسان من ثمار عمله، وهو صورة التوكل الحقيقي للعبد على ربه جل وعلا.

إذا هذه بعض من فضائل العمل في الإسلام الذي جعله الله سبب الحياة الطيبة الهادئة وسببا كذلك لتحصيل المال والانتفاع به.

هذه النصوص وغيرها كثير تعتبر حافزا ودافعا للمؤمن في كسب المال الحلال وانفاقه في الحلال وفي سبيل الله ومرضاته فالله طيب لا يقبل إلا طيبا.

### 2.3. حفظ المال من جانب عدم

جاء حفظ المال من جانب عدم بهدف وقايته من محق بركته ونقصه وإتلافه وفي ذلك صور عديدة، فحفظ المال من جانب عدم يتأتى بدفع الفساد عنه وتجريم السرقة وإقامة الحد على مرتكبها، ومنع الظلم والخداع والغش في الأموال تحقيقا لمقصد الحفاظ وغيرها من الصور كثير.

### 1.2.3. حفظ المال من الإتلاف

إن من أكثر الأسباب المفضية إلى انخرام مقصد حفظ الأموال هو إتلافها، ولذلك لم تقف الشريعة الإسلامية عند حد حماية المال من جهة الوجود فحسب بل تناولته حتى من جانب عدم وذلك بوسائل معينة منها حفظه من الإتلاف، والمراد به في هذا الصدد: "إخراج الشيء عن أن يكون منتفعا به منفعة مطلوبة منه عادة..."<sup>1</sup>.

وهذا الطرح يتوافق مع المعنى اللغوي الذي يعرف الإتلاف بأنه: "الهلاك والعطب في كل شيء"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط.2، 1406هـ - 1986م، 164/7.

<sup>2</sup> ابن منظور، مصدر سابق، 18/9.

ولا شك أن هذه المتلفات ذات قيمة أي متمولة وهو ما يجعل إتلافها يلحق خسارة بأصحابها، وعدالة شريعتنا الإسلامية تقضي بوجوب ضمان ذلك على المتسبب في الإتلاف وهذا لأجل إثبات الحقوق وإحياء العدل بين الناس ونبذ الاستغلال ودرء الباطل.

روي عن النعمان بن بشير أن رسول الله ﷺ قال: "من أوقف دابة على سبيل من سبل المسلمين أو سوقا من أسواقهم فأوطأت بيد أو رجل فهو ضامن"<sup>1</sup>.

وما روي عن حزام بن سعيد بن المحيصة أن ناقة للبراء دخلت حائطا<sup>2</sup> فأفسدت فيه فقضى رسول الله ﷺ "أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها"<sup>3</sup>.

ومنه يتضح أن الشرع أوجب ضمان ما أتلفته الدواب على أصحابها لأنه مسؤول بل ومطالب بحبسها عن أموال الناس، ومن باب أولى أوجب على الشخص الذي يتلف مال غيره معتديا ضمان قيمة ما أتلفه.

كل ذلك مقصود الشريعة الإسلامية في حفظ الأموال تحقيقا للمصلحة العامة وإلا ضاعت الحقوق وانعدم التوازن وسادت الفوضى إذا انتفى الضمان على المعتدي.

وعليه فإن ضمان المتلفات من الوسائل المعتمدة التي أعدتها الشريعة الإسلامية ونظمتها حفظا للمال من جانب عدم.

<sup>1</sup> أبو الحسين علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني: سنن الدارقطني، حققه وضبطه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط.1، 1424 هـ - 2004 م، كتاب الحدود والديات وغيره، رقم الحديث: 3385، 235/4.

<sup>2</sup> الحائط جمع حيطان وحوائط وهو البستان، المعجم الوسيط.

<sup>3</sup> أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني: مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط.1، 1421 هـ - 2001 م، باب حديث محيصة بن مسعود، رقم الحديث: 23691، 97/39.

## 2.2.3. النهي عن التبذير وإضاعة الأموال

إضاعة المال صرفه في غير وجوهه الشرعية وتعرضه للتلف، أو هو إنفاقه في غير حقه، قال البيهقي في كتابه الآداب: روي عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال: "النفقة في غير حق هو التبذير"<sup>1</sup>، وكما أمر الله عز وجل عباده أن يكتسبوا أموالهم من حلال طيب كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾<sup>2</sup>، فإنه نهاهم عن إضاعة المال وإسرافه بل وأعد الشارع الإسراف من مساوئ الأخلاق التي تعود على صاحبها وعلى المجتمع والأمة بالكثير من الأضرار، وسبق وأشرت في عديد من المواضع إلى صور إنفاق المال والإسراف فيه، وقلت أم حفظ أموال الأسرة وصيانتها من الضياع والإسراف سبب في حفظ أموال هذه الأمة والحفاظ على ممتلكات الأشخاص.

والإسلام دين القسط والاعتدال وأمة الإسلام أمة وسط والمسلم عدل في أموره، ومن هنا نهى المؤمنين عن الإسراف والتبذير بدءاً بالأسرة التي هي الأموال الخاصة وصولاً لأموال الأمة وهي الأموال العامة.

والإسلام يعتبر المال وسيلة مهمة لتحقيق مقاصد شرعية دنيوية وأخروية فردية أو اجتماعية فلا يستطيع المرء أن يحافظ على حياته المادية إلا بالمال، فبه يأكل وبه يشرب ويلبس وبه يبني مسكنه وبه يصنع صلاحه الذي يدافع به عن نفسه وحرماته وبه يطور حياته ويرتّبها.

دعمت ذلك بنصوص كثيرة من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، وأطلت الحديث سلفاً عن حرمة الإسراف وتبذير الأموال وأوضحت ما بوسعي توضيحه وتفادياً للتكرار المخل أجزت الحديث في هذا الفرع للسبب السالف الذكر.

وغير ذلك كثير من وسائل حفظ المال من جانب عدم فصل فيها أهل الاختصاص وبنوا لها أحكاماً تتعلق بتنظيمها، ولربط هذا المقصد العظيم وما أسلفت تقديمه في بداية هذا المبحث بموضوع الدراسة ألا وهو ترشيد الإنفاق الأسري.

<sup>1</sup> أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني أبو بكر البيهقي: الآداب، علق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط. 1، 1408هـ - 1988م، 34/1.

<sup>2</sup> سورة البقرة: الآية 168.

فرب كل أسرة مكلف بل ومسؤول عن رعاية شؤونها وتحقيق متطلبات أفرادها وتلبية رغباتهم ما استطاع إلى ذلك سبيلا، يتأتى كل ذلك بوجود المال الذي هو قوام الحياة الكريمة كما قلت، وجلب المال يأتي بالسعي لجلب الرزق الحلال ومنه يحقق رب الأسرة وسيلة من وسائل حفظ المال وجودا ألا وهي التكسب أو العمل حتى تكون له ملكية ذلك المال، وبعدها ينفقه في أوجه الإنفاق المشروعة إما في عبادة أو الاستعانة به على أخرى، ولا يتخذ من إهداره وتبذيره مسلكا وبهذا يحفظه كذلك ويحقق المقصد الشرعي وهو حفظ المال الذي هو من المقاصد العظيمة التي تولتها شريعتنا بالاعتناء وأولتها اهتمام كبيرا، ثم إن حفظ أموال الأفراد يؤول إلى حفظ أموال الأمة وبه يتم حصول الكل بحصول أجزائه.

ومنهى عن كل مسلم مؤمن بشريعة النبي محمد ﷺ وسائل الكسب غير المشروع كالسرقة والربا والميسر والغش والرشوة وأكل أموال الناس بالباطل، والنهي جدير أكثر برب الأسرة لأنه المطالب الأول بحفظ مال أسرته لما لذلك من أهمية بالغة فهو يساهم كفرد في بناء قوام اقتصاديات مجتمعه وأمته بحفظه لماله وإنفاقه إياه بوعي وترشيد يغرس في جيل أبنائه والأجيال اللاحقة فضائل وأخلاق تظل إلى سنوات عديدة.

والمال في يد مالكة وسيلة لتحقيق الأهداف والرقى بالمجتمعات والسمو بالفرد إلى أهداف نبيلة ولا يعد المال أبدا غاية يركض وراءه الفرد والمجتمع ركض الوحوش وإنما له طرق شرعية لكسبه وتحصيله كما واجب إنفاقه فيما هو مشروع لأن في هدر الأموال إضعاف للأمم.

## 4.الخاتمة:

ختاماً تم التأكيد على أن ترشيد الإنفاق ليس مجرد إجراء اقتصادي، بل هو مفهوم سلوكي متكامل ينبع من الوعي الفردي، ويعكس درجة التزام المستهلك بمبادئ الوسطية والاعتدال في سلوكه المالي. فالترشيد يشمل كافة التصرفات التي تضع الإنفاق ضمن حدوده المعقولة، وتبعده عن الإسراف والتقتير، مما يعكس فهماً رشيداً لإدارة الموارد. ومن هذا المنطلق، فإن ترشيد الإنفاق الأسري يعني إدارة الموارد المالية بوعي وعقلانية، من خلال التوازن بين الحاجات الأساسية والرغبات الكمالية، في ظل رؤية منهجية تراعي إمكانيات الأسرة وظروفها.

كما بينت الدراسة أن الإنفاق في الشريعة الإسلامية له معاني واسعة، إلا أن المعنى الجامع له يتمثل في صرف المال في أوجه المصالح التي تعود بالنفع على الفرد والمجتمع على حد سواء. فالإنفاق لا ينفصل عن القيم الدينية والاجتماعية، بل يرتبط بمقاصد الشريعة التي تسعى إلى حفظ المال من الضياع، وحمايته من الإسراف والترف. ويتجلى ذلك في كون الترشيد مسألة تمس أبعاداً متعددة، منها البعد التربوي الذي يغرس في النشء سلوكيات استهلاكية معتدلة، والبعد الاقتصادي الذي يحصّن الأسرة من الأزمات، والبعد الديني الذي يجعل من حسن التصرف في المال عبادة تُقرب إلى الله.

وقد أكدت نتائج البحث أن الأسرة تضطلع بدور محوري في بناء المجتمع وحفظ تماسكه، فهي المدرسة الأولى التي تُنقل فيها العادات والتقاليد، ومنها تنطلق أسس السلوك المالي القويم. فتربية الأبناء على القيم الاستهلاكية الصحيحة، ووضع ميزانية واضحة للمصاريف، وتقديم القدوة من طرف الوالدين، كلها وسائل فعالة لعلاج الإنفاق الزائد، الناتج غالباً عن سرعة وتيرة الحياة والتأثر بالمظاهر الاستهلاكية الحديثة. ويُعد ترسيخ ثقافة الترشيد داخل الأسرة السبيل الأمثل لتحقيق الأمان الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، ومفتاحاً لبناء جيل يتحلى بالمسؤولية في تعامله مع المال.

وفي السياق ذاته، خلصت الدراسة إلى أن تحقيق مقصد حفظ المال لا يكتمل إلا من خلال منظومة متكاملة من الإجراءات التي تجمع بين جانبي الحفظ: من جهة الوجود عبر جمع المال من مصادره المشروعة وتنميته، ومن جهة عدم بحمايته من الضياع والإتلاف والتبذير. ومن هذا المنطلق، فإن حفظ أموال الأفراد يعد مدخلاً أساسياً لحفظ أموال

الأمة، إذ لا يمكن تصور ازدهار اقتصادي عام دون ترشيد استهلاك خاص. ومن هنا، فإن الترشيد لا يُعد مجرد خيار، بل هو ضرورة شرعية وعقلية لضمان استدامة الموارد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن التأكيد على أن ترشيد الإنفاق يمثل قيمة سلوكية واقتصادية في أي واحد، تستمد جذورها من مقاصد الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى الوسطية والتوازن في التصرف المالي. ومن ثم، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الوعي الديني والاقتصادي لدى الأفراد من خلال المناهج التعليمية والبرامج التربوية والإعلامية التي تُبرز العلاقة بين الاعتدال المالي وحفظ المال كأحد الكليات الخمس في الشريعة. كما يُستحسن أن تتبنى مؤسسات المجتمع المدني مبادرات هادفة لترسيخ ثقافة الادخار وتنمية الموارد، وتوجيه السلوك الاستهلاكي نحو مجالات تحقق النفع العام، انسجاماً مع مقاصد الشريعة التي تربط بين الإنفاق الرشيد والتنمية المستدامة.

كما توصي الدراسة بضرورة إدماج البعد القيمي في السياسات الاقتصادية الوطنية، بما يضمن أن تقوم الخطط التنموية على مبدأ الاعتدال وتجنب الإسراف، تحقيقاً لحفظ المال على مستوى الأمة. ومن جانب آخر، فإن للأسرة دوراً محورياً في تكوين السلوك المالي السليم، من خلال وضع ميزانيات منزلية مضبوطة وتربية الأبناء على الموازنة بين الحاجة والرغبة. وتُختتم التوصيات بدعوة الباحثين إلى مواصلة دراسة مفهوم الترشيد المالي في ضوء المقاصد الشرعية وربطه بالمفاهيم الاقتصادية الحديثة كالاستهلاك المسؤول والاستدامة المالية، لتبيان مدى انسجام الشريعة الإسلامية مع متطلبات الاقتصاد المعاصر في إدارة الموارد وحسن توظيفها..

#### قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

1. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني: مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط.1، 1421هـ - 2001م
2. الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، تفسير الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.3، 1407هـ
3. ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، دار الرسالة العالمية، ط.1، 1430هـ - 2009م
4. أبو الحسين علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني: سنن الدارقطني، حققه وضبطه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط.1، 1424هـ - 2004م

5. أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري: تفسير فتح البيان في مقاصد القرآن، قدمه وراجعه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 1412هـ، 1992م
6. أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي: مسند الحارث، تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط.1، 1413هـ - 1992م
7. أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي: قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1414هـ، 1991م
8. أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجدي الخراساني أبو بكر البيهقي: الأداب، علق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط.1، 1408هـ - 1988م
9. أحمد عيساوي: مدخل إلى مناهج البحث الدعوي، دار الكتاب الحديث، 1439هـ - 2008م
10. أحمد محمد مبارك الكندري: علم النفس الأسري، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط.2، 1412هـ - 1996م
11. أيمن سليمان مزاهرة، ليلى حجازين نشيوات: مدخل إلى الاقتصاد المتزلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1431هـ - 2010م
12. باسم أحمد حسن محمد عامر: نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم - رؤية اقتصادية، رسالة ماجستير فقه وأصوله، الجامعة الأردنية، 2004م
13. الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م
14. الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك: الجامع الكبير، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م
15. الحائط جمع حيطان وحوائط وهو البستان، المعجم الوسيط.
16. زيد بن محمد الرماني: الاستهلاك في حياتنا - إضاءات اقتصادية، شبكة الألوكة، 1439هـ
17. زيد بن محمد الرماني: لمحات من اقتصاديات البيت المسلم، دار الوطن للنشر، الجزائر، دت
18. زيدان عبد الفتاح قعدان: منحج الاقتصاد في القرآن، دار البشير، مؤسسة الرسالة
19. عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972م
20. عصام يوسف عاشور: الدخل والتطور الاقتصادي في البلاد، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1962م
21. علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م
22. القضاعي: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثاني، 1407هـ - 1986م
23. كامل صكر القيسي: ترشيد الاستهلاك في الإسلام، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط.1، 1429هـ - 2008م
24. محمد بن علي الكاملي: أحكام الإعلانات التجارية والجوائز الترويجية، دار طبية الخضراء، مكة المكرمة
25. محمد فريد الصحن: الإعلان، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003م
26. محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 849هـ
27. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان
28. مقصد حفظ المال في التصرفات المالية ضوابطه وآثاره، علي موسى حسين، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الإسلامية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، تخصص فقه وأصوله، 2009 - 2010م